الحياة
الأربعاء ١٣ أيار (مايو) ٢٠١٥ الموافق ٢٤ رجب ١٤٣٦ هـ / العدد ١٩٠٣١
ALHAYAT WEDNESDAY 13 MAY 2015 ISSUE NO 19031

سيف ذو حدين قد ينقذ ال[illegible]

سلاح الكلورين في سورية... و[illegible] أو اختناق وموت

آني سبارو •

لا غنى عن الكلورين - وهو مادة تستخدم في تنقية المياه وتعقيمها وفي صناعة الأدوية الحديثة - لحماية صحة الإنسان في عالم اليوم. والأوبئة الناجمة عن مياه ملوثة تتفشى في المناطق السورية المحاصرة وتلك التي تسيطر عليها المعارضة. فالحكومة السورية تحرم حرماناً منتظماً ودورياً المناطق هذه من وسائل تعقيم المياه. ومنع الكلورين عن السوريين ومنعهم من الحصول عليه هو سلاح دمار شامل غير مباشر. وعلى رغم أن قطرات صغيرة من هذا السائل تنقذ الحياة البشرية، فإن تنشق كميات غازية كبيرة منها قد يؤدي الى الوفاة في ٣٠ دقيقة. فنظام الأسد حوّل عاملاً من عوامل الصحة العامة الى اداة نشر الأوبئة والرعب.

الكلورين الخيّر

الحياة الإنسانية وثيقة الاعتماد على المياه النظيفة. وفي الحضارات القديمة الهندوسية والسنسكريتية واليونانية والعهد القديم دار الكلام على سبل تنقية المياه ومحاولاتها. ولكن قتل الميكروبات التي تستوطن المياه كان متعذراً الى حين اكتشاف الكلورين الخام في مطلع القرن التاسع عشر. وفي الولايات المتحدة يستخدم الكلورين في تنقية مياه الشفة منذ ١٩١٤. ورصد سير هامفري دافي عامل الكلورين الأساسي على شاكلة غاز في ١٨١٠، واطلق عليه اسمه المشتق من اليونانية القديمة كلوروس، اي الأخضر الباهت. وقدرته على تعقيم المياه مردها الى خصائص الأكسدة التي يتمتع بها. ولكن الكميات الكبيرة منه سامة وقادرة على قتل كل الأجناس الحية. وقدرة هذه المادة على التعقيم الصناعي لم تدرك قبل اكتشاف دور الجراثيم في الأوبئة. وكانت الأمراض تنسب الى تسرب مواد ضارة من المقابر والبالوعات والمستنقعات الى المياه. وفي ١٨٤٧، توسل إيغناتس سملويس، طبيب هنغاري (مجري)، بالكلورين الى تبديد رائحة الجثث عن يديه قبل زيارة جناح الأطفال في المستشفى الصحية حيث يعمل. وحمل العاملين معه على الأمر نفسه. فانخفضت نسبة الوفيات في الجناح هذا. ولكن مساعيه الى توسيع استخدام الكلورين في الحفاظ على النظافة في المستشفيات اخفقت ونبذها المجتمع الطبي، فاودع الطبيب في ملجأ المجانين (مستشفى الأمراض العقلية)، وفارق الحياة بعد اسبوعين اثر اصابته ببكتيريا في الدم.

وبدأت موجات الكوليرا تتفشى في الغرب اثر عودة زوار من حوض الغانج. وقضى الملايين في ٦ موجات وبائية. وسجل تفشي الكوليرا في نيويورك في ثلاثينات القرن التاسع عشر (١٨٣٠). ولكن خبر انتشارها بلغ الطبيب البريطاني جون سنو الذي كان اول من ربط بين تلويث المياه الآسنة مياه الشفة وبين الأوبئة القاتلة. والكلورين هو نواة الطب الحديث. ويستخدم في مكونات ٩٠ في المئة من الأدوية الحديثة: المضادات الحيوية ومضادات الملاريا وأدوية الحساسية ومضادات الهيستامين والعلاج الكيماوي وأدوية خفض الكوليسترول والمنع والأدوية الشائعة المخصصة لتخفيف الألم مثل تايلينول ومضادات الكآبة مثل كزانكس. ويستخدم كذلك في صناعة الكف المعقم وأنابيب غسل الكلى والتمييل وبزّات تحمي من إيبولا.

الكلورين السيء

طوال عقود، استخدم الكلورين في سورية في تعقيم المياه وصناعة الدواء الذي يباع في الداخل والخارج. ولكن قبل اعوام من الثورة الشعبية في آذار (مارس) ٢٠١١، لم توفر الحكومة السورية الخدمات الطبية في المناطق التي لا تتعاطف معها سياسياً، وامسكت عن تزويدها بلقاحات الأطفال والكلورين لتنقية المياه الملوثة بمياه الصرف الصحي. وهذا ربما ساهم في اندلاع الثورة. واليوم، تفاقم هذا النازع الى الحرمان من الكلورين في دير الزور والرقة ودرعا وضواحي دمشق وغيرها من المناطق الخارجة على قبضة الحكومة. ومنع قطرات من الكلورين تنقي المياه والأيدي ولكنها بعيدة المنال. وفي المناطق المحاصرة مثل الغوطة، تقطع المياه عنها عقاباً جماعياً. وآثار هذا الحرمان تتفاقم على وقع النزوح الجماعي واضطرار عشرة ملايين نسمة الى ترك منازلها. وغالباً ما تنزل ثلاث او اربع عائلات نازحة في منزل واحد حاله مروعة. ويفتقر الى معايير النظافة. و٦٤٢ الف سوري يعيشون تحت الحصار. وتفشى داء النغف، وهو التهاب ناجم عن شحّ المياه، في الغوطة العام الماضي، اثر قطع المياه عن المنطقة. وفي دير الزور مياه الشفة غير المعالجة بالكلورين تصل مباشرة الى المنازل من نهر الفرات على مد مئتي باردة (حوالى ١٨٢ م) من انبوب مجار. فانتشرت هناك ٣٠ الف حالة من التهاب الكبد أ في الملاء في ٢٠١٤، وراح ضحية الوباء عدد كبير من الأطفال.

وفي شباط (فبراير) المنصرم، دقت [illegible] الوس خطر انتشار [illegible] وهذا الخطر تفاقم [illegible] شخص باسهال [illegible] الآثار الماضي [illegible] العوامل، منها غياب [illegible] مختبرات تتقصى [illegible] الصحة السورية [illegible] الوباء في ٢٠٠٥ [illegible] عن ظهور شلل [illegible] انبعاث الكوليرا [illegible] (الوبائي) [illegible] لا تزال معطلة. فعدد [illegible] متفشٍ [illegible] الشلل في ٢٠١٣ [illegible] عن اكثر من مئتي [illegible] اليدين والرجلين [illegible] تنتقل الى الأطفال [illegible] شأن عدد من [illegible] بتلوث المياه [illegible] العلاج فحوصات [illegible] الحكومة السورية [illegible] مناطق المعارضة [illegible] حلب في ٢٠١٢ [illegible] امراض الطفولة [illegible] من جديد في سورية [illegible] الكلورين. فهذه [illegible] على القضاء عليه [illegible] على رغم ان الحرب [illegible] ثماني سنوات في [illegible] اللقاح، لم يظهر شلل [illegible] تعقيم المياه.

وزارة [illegible] الكوليرا [illegible] اثر [illegible] الرقة [illegible] الكوليرا [illegible] و٢٠١٢ [illegible] الأطفال [illegible] وفيروس [illegible] من زملائي [illegible] ومحافظة [illegible] إصابة [illegible] والفم [illegible] والحرب [illegible] الأمراض [illegible] ويقتضي [illegible] وقطاع [illegible] وشلل الأطفال [illegible] فتكاً. ولم [illegible] لو لم [illegible] العادة [illegible] وعلى سبيل [illegible] مستمرة [illegible] العراق وتقطع [illegible] الأطفال شلل [illegible]

الكلورين القاتل

واثر معاهدة [illegible] الحكومة السورية [illegible] من النار قطع [illegible] الكلورين عنهم يعانون [illegible] كبيرة منه عليهم [illegible] اليوم من [illegible] الشام. ولم يلزم الاتفاق [illegible] تلقيها مروحيات [illegible] الذي ابرمته موسكو مع واشنطن - وهو يقضي بتسليم سورية شطراً راجحاً من ترسانتها الكيماوية إثر الهجوم على الغوطة في آب (أغسطس) ٢٠١٣ - الحكومة السورية تسليمه مخزونها من الكلورين. فهو يستخدم في مشاريع مشروعة. ولكن النظام توسل دورياً بغاز الكلورين سلاحاً حربياً، وانتهك معاهدة الأسلحة الكيماوية التي وقّعت عليها سورية. واستنشاق الكلورين المكثف يؤدي الى صدمة قوية قد تكون قاتلة. ووفق لجنة التحقيق في سورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان الأممي، وتقرير صادر عن منظمة حظر السلاح الكيماوي صادر في ١٠ ايلول (سبتمبر) ٢٠١٤، توسل سلاح الكلورين في عشرة هجمات جوية في بلدات شمال سورية منها تلمنس وكفرزيتا. وفي نيسان (ابريل) ٢٠١٤. واستندت تقارير هذه المنظمة واللجنة الى ادلة جمعها اطباء منضوون في فريق عمل شبكة معالجة (آثار الهجوم) الكيماوي - البيولوجي. والقوات الحكومية السورية تملك من دون غيرها مروحيات قادرة على تنفيذ مثل هذه الهجمات. وعلى رغم أن قدرة غاز الكلورين على القتل اضعف من قدرة غاز الخردل الذي قتل اكثر من ٩٠ الف نسمة في خنادق الحرب العالمية الأولى، وهو غاز بخس الثمن ولا يقتضي التوسل به حيازة صواريخ مثل تلك المستخدمة في إلقاء السارين. وهو سلاح رعب شامل.

«وصل اطفال في ثياب النوم. الجدة فارقت الحياة. ولكننا لم نجد مكاناً نسجّي جثتها فيه أو نحفظها. فاجلسنا طفلين على جثتها في محاولة لإنعاشهما... كان معنا بالكاد ما يكفي من المياه لغسل المرضى او اوكسجين لإنعاشهم او ادوات تنفس صناعي تنقذ الحياة. نزعنا ثياب الأطفال ومسحناهم من غير ملابس...» يروي الطبيب محمد تناري ما حصل معه بعد هجوم كيماوي في آذار المنصرم. وفي الأعوام الأربعة الماضية، اعتبر النظام الأطباء العاملين في مناطق المعارضة إرهابيين. فاقتص منهم وسجنهم وأعدم بعضهم بتهمة معالجة من يحتاج العلاج أياً كان انتماؤه. وقاومت وكالات الإغاثة الغربية والحكومات المانحة الضيم اللاحق بالأطباء والمرضى السوريين. فرفضت تزويدهم ابسط معدات الصحة العامة بذريعة حمية «الدولة الإسلامية في العراق والشام». ولكنها لم تتوقف عن تزويدهم مادة «اتروبين» التي تستخدم في انعاش الحالات الطارئة. ويرى اطباء سوريون أن هذه الخطوة تخالف المعايير الأخلاقية. ويرون انها رسالة الحكومات الغربية الى السوريين مفادها «نعرف أن حكومة بلادكم ستقتل اولادكم. ونحن لن نحرك ساكناً. ولكن على الأقل سنقول انّا ساعدناكم». ويقول طبيب سوري انه وزملاءه يستخدمون الاتروبين حين يعالجون آثار هجوم بالكلورين، على رغم انه (الاتروبين) مادة تستخدم في حالات طوارئ «عاديّة». وهم لا يعرفون ترياقاً للكلورين، ولا تعلموا في كليات الطب سبل علاج آثار الهجمات الكيماوية.

وتركيا مدعوة الى فتح حدودها امام اللاجئين والأطباء والمرضى ودعم مساعي جمع عينات على هجمات الكلورين. وغلق الحدود إجراء يفتقر الى البصيرة. فالجراثيم لا تحتاج إلى تأشيرة او جواز سفر لاجتياز الحدود.

• خبيرة، عن «نيويورك ريفيو اوف بوكس» الأميركية، ٧/٥/٢٠١٥، إعداد منال نحاس

فصول المحاكمة التركية للجريمة في حق الأرمن

ميكاييل نيشانيان •

L'HISTOIRE

طرحت المسؤوليات عن الجرائم التي ارتكبت في الحرب العالمية، غداة توقيع الهدنة بين السلطنة العثمانية وبين الحلف الدولي. وكشف هرب ابرز المسؤولين عن الإبادة (الصدر الأعظم طلعت باشا، إلى انور باشا وجمال باشا و٤ آخرين من قادة «الأتراك الفتيان») الى المانيا، على متن سفينة حربية ألمانية في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، عن إدراك قادة لجنة الاتحاد والترقي فداحة الجرائم التي ارتكبوها. والسلطة المطلقة على السلطنة، منذ كانون الثاني (يناير) ١٩١٣ إلى هرب اعضاء اللجنة، اجتمعت في ايدي هؤلاء الأعضاء. فأتاح هربهم، وخلو رأس السلطة من شاغليها السابقين، استبعادهم وتكليف حكومة من الأعيان المقربين من الدوائر السلطانية والليبرالية تولي تصريف شؤون السلطنة في ٨ تشرين الثاني. وفي ١٣ الشهر، رست سفن الحلف الدولي الحربية في ميناء اسطنبول (القسطنطينية).

ومذّاك، تصدرت مهمات الحكومات التركية بعد الحرب مهمة مفاوضات السلام مع الدول المنتصرة على أفضل الشروط واكثرها مراعاة للمصالح التركية. وفي رأس هذه المصالح الحفاظ على اراضي الدولة وممتلكاتها. واحتل ما سمي يومها «الفظائع الأرمنية» مكانة بارزة في المفاوضات. فهي ساهمت بشطر راجح في تسويد صفحة تركيا في نظر دول الحلف والرأي العام فيها خصوصاً. فعمدت الحكومات التركية الجديدة الى استعمال قضية «الفظائع الأرمنية» و«الجرائم الاتحادية» في تجريم العهد السابق، وتبرئة تركيا الجديدة. فنظّمت، في هذا السبيل، منذ كانون الثاني ١٩١٩، محاكمات سياسية كبيرة اوكلت إليها الأمرين (التجريم والتبرئة).

وإلى حين انتصار مصطفى كمال في ١٩٢٢، لم تنكر السلطات الرسمية باسطنبول، ولا انكر طرف رسمي او حكومي واحد، حصول عملية الإبادة او مسؤولية الدولة عنها. فصرح وزير الداخلية، مصطفى عارف (ديمير)، الى صحيفة «وقت»، في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨: «في اثناء الحرب، طبق حكامنا قانون الترحيل تطبيقاً تفوق جرائمه افعال قطاع الطرق الدموية. وقرروا استئصال الأرمن واستاصلوهم. وهذا القرار اتخذته اللجنة المركزية للاتحاد والترقي ونفذته الحكومة». وكانت بداية المحاكمة الأولى في ٥ شباط (فبراير) ١٩١٩. والقضية التي نظرت فيها هي الجرائم التي ارتكبت في حق السكان الأرمن في قضاء يوزغات بولاية انقرة. وتورط قائمقام يوزغات في ١٩١٥، كمال بك، في تنظيم واحد من اكبر «مسالخ» الولاية، بوغازليان، حيث قتل آلاف الأرمن عن يد عصابات المنظمة الخاصة في تموز ١٩١٥.

واشهدت المحاكمة الرأي العام التركي على مسؤولية القائمقام، وقوات الأمن المحلية، عن ارتكاب المجازر إنفاذاً لأمر صادر عن وزارة الداخلية ولجنة الاتحاد والترقي. وجاء على لسان الشهود أن أمين سر الحزب وولي ولاية انقرة حضرا الى يوزغات، واشرفا على تنظيم الترحيل والمجازر. وقال الشهود أن إشهار الإسلام لقاء الإعفاء من الترحيل القسري لم يعمل به. وإن «التمرد الأرمني» رواية مختلقة من الأساس. وفي ٨ نيسان (ابريل) ١٩١٩ صدر حكم المحكمة في كمال بك بالموت. فأعدم بساحة بايزيد في ١٠ نيسان. وحضر الإعدام حشد من كبار المسؤولين وجمهور من ١٠ آلاف شخص، جاؤوا لتحية «الشهيد البريء». وقبل شد الحبل على رقبته، قال كمال بك: «عاش المسلمون وعاشت تركيا. الموت للأرمن اعداء السلطنة الدائمين».

وتولت المحاكمات التي افتتحت في ٢٨ نيسان ١٩١٩ تحطيم لجنة الاتحاد والترقي. وعلى رغم غياب كبار المسؤولين عن عملية الإبادة، وإقامتهم آمنين بعيداً من اسطنبول، اقتادت السلطات الى قفص الاتهام ١٢ شخصية من اعضاء اللجنة المركزية في اثناء الحرب، وهي الهيئة السياسية العليا في تركيا الفتاة. وهؤلاء كانوا متورطين في الجريمة على وجهين: وجه أول هو تحريضهم النظري على الجريمة او شغلهم مناصب ولاة او مسؤولين في المنظمة الخاصة الموكل إليها استئصال الأرمن. ووجه ثان هو توليهم وزارات ضلعت إداراتها في اعمال الإبادة. وكلهم كانوا اعضاء اللجنة المركزية في الاتحاد والترقي. واقرت اللجنة مجتمعة خطة إعدام الجماعات الأمنية والقضاء عليها على اراضي السلطنة. فالمسؤولية الأولى عن الجرائم تقع على عاتق هذه الهيئة.

ولكن القضاة ميزوا ٩ من ١٢ من القادة الماثلين والهاربين، وحملوهم المسؤولية الأولى عن الجريمة، وداشوا الـ ١٢ الماثلين في قفص المحكمة بـ «التواطؤ» على ارتكابها. وهذا التمييز ذريعة قريبة الى إلقاء التبعة عن الفعل على عاتق المدانين الهاربين، ومعاقبتهم بأحكام الإعدام من غير إنفاذه فيهم، والتلطف في حق الحاضرين والماثلين بأحكام خفيفة. ولم تتستر مطالعة الاتهام، في ٢٨ نيسان ١٩١٩، على مسؤولية لجنة الاتحاد والترقي المشتركة والعامة. فنبهت الى قيامها مجتمعة بالتخطيط المنظم لإبادة السكان الأرمن في السلطنة، وإلى تلاعبها برأي الجمهور وبث اخبار ملفقة عن «انتفاضة الأرمن»، وعن تبرير الترحيل القسري بضرورات عسكرية مزعومة. وانتقدت المطالعة سيطرة الحزب على مرافق الدولة، وتوسله بها الى إنفاذ سياسة الاستئصال. وبناء على هذا، فاللجنة كلها، واعضاؤها كلهم فرداً فرداً متهمون بالمسؤولية عن الجريمة.

وبعد انعقاد ٧ جلسات وقع في ٢٨ ايار (مايو) ١٩١٩ ما لم يكن في الحسبان: قررت السلطات البريطانية من غير مداولة ولا مشورة نقل ٦٧ سجيناً اتحادياً من اسطنبول الى مالطا. وعلّلت قرارها القاطع بأمر فوري هو قرار الحكومة العثمانية اطلاق سراح ٤١ سجيناً غداة تظاهرات اتحادية عنيفة. والعلة الثانية التي دعت البريطانيين الى اجرائهم هي معارضتهم تولي السلطات العثمانية المسؤولية عن المحاكمات، وتفضيلهم تولي محكمة دولية عليا الإجراءات القضائية الآيلة الى محاكمة هذه «الجرائم في حق الإنسانية». وكانت دول الحلف نددت بهذه الجرائم منذ ٢٤ ايار ١٩١٥. وانتقدت ثغرات التدابير القضائية العثمانية التحققات البريطانية. وابدت تفضيلهم المحكمة الدولية. وادت حزازات دول الحلف وخلافاتها الداخلية الى التخلي عن المحكمة ووأدها في مهدها.

فلم يبق في قفص الاتهام باسطنبول، في الجلسة الخامسة المنعقدة في ٣ حزيران (يونيو) ١٩١٩، غير ٣ اعضاء في اللجنة المركزية الاتحادية، بينما الـ ١٢ عضواً الهاربين ما زالوا على هربهم، والـ ٩ الذين نقلوا الى مالطا تركوا اسطنبول حكماً. وفي ٩ تموز (يوليو) ١٩١٩ اصدرت المحكمة حكمها، فحكمت بالإعدام غيابياً على طلعت وانور وجمال وناظم، وبرأت بعض الآخرين او حكمت عليهم بالسجن غيابياً. ومن المدانين الثلاثة الحاضرين، حكم بسجن شخص اضطلع بدور ثانوي هو وزير الشؤون الدينية الشيخ موسى كاظم، وافرج عن الإثنين الآخرين.

وافتتح الفصل الثالث من التشهير بالهيئة العليا للاتحاد والترقي في ١٢ حزيران ١٩١٩. فنظرت المحكمة في مسؤوليات «امناء السر» و«المندوبين» الاتحاديين، اي مسؤولي الحزب في الولايات. وهم من ابلغوا اوامرهم الحكومات المحلية بالتنفيذ والطاعة، واشرفوا مباشرة على اعمال الإبادة. وفي موازاة هذه المحاكمات، جرت محاكمة المسؤولين المحليين، ودامت الى تموز ١٩٢٠. وعقدت محاكمات اخرى في الولايات. ولم تنته إلا إلى عدد ضئيل من الإدانات. وتكللت المحكمة العرفية التي نظرت في الجرائم المرتكبة بقضاء ارزنجان بحكم الإعدام الثاني في حق موقوف حاضر، هو حافظ عبدالله عوني، امين جندرمة ارزنجان في ١٩١٥. ونفذ حكم الإعدام فيه في ٢٢ تموز ١٩٢٠، في ساحة بايزيد. وكان آخر قوله: «عاش حزب الاتحاد والترقي! خدمت بلدي خدمة كبيرة حين قتلت الأرمن».

وبدل توقيت الإعدام، عشية توقيع معاهدة سيفر في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٢٠، على نيات الحكومة. فالعملية القضائية خسرت فحواها حال الإعلان عن مواد المعاهدة التي قضت بسلخ ٤ اخماس ممتلكات السلطنة عنها، وعلى الخصوص الولايات العربية وأرمينيا. فأرادت الحكومة، وقد انحصرت سلطتها على اسطنبول وجوارها، أن توقف المحاكمات. وفي الأثناء، كان الاتحاديون القدامى، في قيادة مصطفى كمال، يعدون العدة بالأناضول للحرب على اليونان وأرمينيا، وعمدوا الى طرد اليونانيين والناجين الأرمن من اهل الأناضول او الى قتلهم.

وكانت الحكومات التركية في أعقاب الحرب عوّلت على جني نتائج سياسية ايجابية في الداخل والخارج، جراء المحاكمات العلنية التي باشرتها. ولكن هذه النتائج لم تنعقد ثمرتها. فرأت دول الحلف أن العملية القضائية بقيت سطحية، ولا تستحق أن تدخل في حساب السلطات الإيجابي، أو تساهم في تلطيف احكام معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠. ولم يتضامن الجمهور التركي مع الليبراليين والمحافظين، بل مال الى الاتحاديين، وانتصر لهم، وسوّغ الجرائم التي ارتكبت في الحرب، وعينه شاخصة إلى الأناضول والتهديد الذي يخيم عليه.

واظهرت السلطات الجديدة عجزها عن الاضطلاع بأعباء محاكمة تطاول مليوني شخص، بين ضحايا وجلادين. ولم تتح ظروف عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ فرصة محاكمة سياسية على مستوى معاني الجريمة ودلالاتها. فالإدارة العثمانية، شأن الجيش، كانت تعج بمسؤولين اتحاديين ملتزمين التزاماً لا يلين بالدفاع عن رفاقهم المتهمين. وكان لهذه الحال اثر فادح في المحاكمات. فتبددت الوثائق والمحاضر الحاسمة، وهرب المتهمون والمسؤولون البارزون.

• مؤرخ، عن «ليستوار» الفرنسية، ٢/٥/٢٠١٥، إعداد م. ب.

نيجيريا عاصمة السينما الأفريقية وبذرة «بوكو حرام»